العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية

أ. عبدالله بن محمد المالكي *
د. أحمد بن سليمان بن عبيد *

SUMMARY

The study's objective is to measure the rate of economic returns for investing on university education in the Kingdom of Saudi Arabia. By utilizing the Internal Rate of Returns (IRR) method of estimation, the study found that the rate at the individual level is (6.67%) and at the social level is (2.77%).

These results imply that investing on university education in the Kingdom of Saudi Arabia is economicly feasible at the individual level, but not at the social level; that is due to high costs born by the state in providing such service and to economic waste associated with it.

* أ . عبد الله بن محمد المالكي - جامعة الملك سعود – كلية المجتمع
* د. أحمد بن سليمان بن عبيد جامعة الملك سعود الأستاذ المشارك بقسم الاقتصاد – عميد الدراسات العليا بالجامعة

مستخلص

تستهدف الدراسة قياس معدل العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية. وبإستخدام أسلوب معدل العائد الداخلي IRR، توصلت الدراسة إلى أن المعدل على المستوى الفردي هو (٦,٦٧٪) والمعدل على المستوى الاجتماعي هو (٢,٧٧٪) . وتشير هذه النتائج إلى أن هناك جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على المستوى الفردي في حالة أن يلتحق الخريج بالقطاع العام، في حين لم تظهر نتائج القياس جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على المستوى الاجتماعي نظراً للتكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة في سبيل تقديم الخدمة، واحتمال وجود هدر اقتصادي في الإنفاق على التعليم العالي.

العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية

مقدمة

يمكن اعتبار عام ١٩٥٧ (١٣٧٧) هجرية البداية الحقيقية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية حيث صدر الأمر الملكي القاضي بإنشاء جامعة الملك سعود وقد بدأت الجامعة بكلية واحدة هي كلية الآداب وبـ ٢١ طالبا فقط ، وتطور التعليم العالي بالمملكة مع مرور الزمن حتى أصبح بها ٨ جامعات و ٧٦ كلية في عام ١٩٩٩ ويدرس بها ٣٧١ , ٥٢٢ طالب وطالبة ، كما بلغ عدد الخريجين في عام ١٩٩٩ (٥٢ , ١٤٨) خريجا وخريجة. وقد قفز الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من ٨٠ مليون ريال عام ١٩٧٠ إلى ٦١١٢ مليون ريال عام ١٩٩٧ . هذا وقد بدأت الجامعات الأهلية في الظهور في الآونة الأخيرة، ومنها على سبيل المثال كلية الأمير سلطان الأهلية بالرياض والتي تحولت فيما بعد إلى جامعة ، وكلية الأمير سلطان للسياحة والفندقة بأبها، وكلية دار الحكمة بجدة ، وغيرها.

يُعد قياس العائد للاستثمار في التعليم محور النظرة الاقتصادية للقطاع التعليمي. وتساعد دراسة جدوى الاستثمار في التعليم بكافة مستوياته على المستوى الفردي والاجتماعي على ترشيد القرارات الاقتصادية والتربوية في المجتمعات بحيث يمكن توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستثمارات في رأس المال المادي والاستثمارات في رأس المال البشري وفق معايير اقتصادية سليمة.

ومن الأساليب المستخدمة لقياس العائد الاقتصادي للاستثمار في رأس المال البشري أسلوب صافي القيمة الحالية Net Present Value وأسلوب معدل العائد الداخلي Internal Rate of Return أو ما يعرف بأسلوب تحليل التكلفة والعائد Cost / Benefit Analysis.

ونظراً لمحدودية الدراسات الاقتصادية حول قياس العائد الاقتصادي للتعليم في المملكة العربية السعودية وخاصة التعليم الجامعي، تستهدف الدراسة قياس معدل العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٤ -١٩٩٧ (٤ سنوات).

ومن اجل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أقسام : يتناول القسم الثاني - بعد المقدمة - أدبيات الدراسة، أما القسم الثالث فيستعرض النموذج المستخدم وبيانات الدراسة، في حين يستعرض القسم الرابع أهم نتائج الدراسة، وأخيراً يلخص القسم الخامس خاتمة الدراسة.

وتتمثل أهم النتائج التي توصلنا إليها من عملية قياس معدل العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في أن معدل العائد الداخلي الفردي بلغ ٦,٦٧٪ وهو مجدي من الناحية الاقتصادية نظراً لأنه يفوق سعر الفائدة السائدة في تلك الفترة. وبلغ العائد الاقتصادي (متوسط صافي الدخل الفردي) للخريج الجامعي في السنة ٩٨٣٨,٥ ريال سعودي ، كما بلغ متوسط التكلفة الفردية السنوية للطالب الجامعي ٦٣٢٩ ريال سعودي (أي ٢٥,٣١٦ في الأربع سنوات). كما توصلنا إلى أن معدل العائد الداخلي الاجتماعي بلغ ٢,٧٧٪ . ولم يكن العائد الاجتماعي مجدي من الناحية الاقتصادية البحتة حيث أن معدل العائد أقل من سعر الفائدة السائدة في السوق في بداية فترة الدراسة. وقد يعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف هذا النوع من التعليم، والهدر الاقتصادي في الإنفاق عليه. وبلغ إجمالي متوسط تكلفة الطالب التعليمية (على الحكومة) ٩٨,٠٩٣ ريال سعودي في الأربع سنوات، كما بلغ إجمالي التكلفة الاجتماعية ٢٨٢,٢٨٩ريال سعودي، وبلغ العائد الاقتصادي (متوسط صافي الدخل الاجتماعي المستقبلي) لخريج الجامعة في السنة ٦١٨٣,٤٥ ريال سعودي. كما أتضح أن معدل العائد الفردي ينخفض في حالة إلغاء المكافأة في التعليم الجامعي في حين يرتفع معدل العائد الاجتماعي كما هو متوقع.

الدراسات السابقة

تنبه الاقتصاديون إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب منذ القرن الثامن عشر، حيث أكد آدم سميث A. Smith ومارشال Marshal ومالثوس Malthus وغيرهم على أهمية التعليم، إلا أنها كانت إشارات ولم تأخذ الدراسات والأبحاث طابع الجدية والتطبيق إلا منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. ولعل الدراسات والأبحاث التي قام بها الاقتصاديون أمثال شولتز Schultz وسولو Solow وبلوج Bulag ودينيسون Denison وجاري بيكر G. Becker وهاربيسون Harbi-son منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين من أهم تلك الدراسات. وقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث لحساب معدل العائد الداخلي IRR من الاستثمار التعليمي في الدول المتقدمة والدول النامية، كما أجريت أيضاً مجموعة من الدراسات على مستوى الدول العربية وخاصة في المملكة الهاشمية الأردنية. أما على المستوى المحلي تعتبر الدراسات في هذا المجال محدودة جداً.

وتعتبر دراسة والش Walsh (1935) أول دراسة حديثة هدفت إلى قياس عوائد التعليم، وتوصلت إلى أن ما يحصل عليه الفرد نتيجة للتعليم يتجاوز في كل الأحوال ما ينفق عليه من أموال. واستهدفت دراسة ساكاروبولس (١٩٨٥) Psacharopoulos، تقدير عوائد التعليم الفردية والاجتماعية لـ ٦١ دولة باستخدام بيانات مقطعية، وتوصلت إلى أن عوائد التعليم الابتدائي هي الأعلى بين مراحل التعليم المختلفة، يليها عوائد التعليم الثانوي ثم العالي هذا بالنسبة للعوائد الاجتماعية، أما فيما يتعلق بالعوائد الفردية فإن عوائد التعليم الابتدائي هي الأعلى يليها عوائد التعليم العالي ثم التعليم الثانوي وذلك بالنسبة لدول أفريقيا وآسيا وجنوب أوربا ودول الشرق الأوسط. أما المجموعات الأخرى من الدول المتقدمة ودول أمريكا اللاتينية فإن عوائد التعليم الثانوي والعالي متساوية، كما توصلت إلى أن العوائد الفردية أعلى من العوائد الاجتماعية لمختلف المراحل التعليمية السابقة. ويلخص لنا الجدول التالي معدل العائد الداخلي للاستثمار في التعليم بمستويات مختلفة وعلى المستوى الفردي والاجتماعي لعدد من الدول العربية والذي تم استخلاصه من عدد من الدراسات في هذا المجال.

جدول رقم (١) معدلات العائد الداخلي في عدد من الدول العربية

الدراسة	تاريخها	البيانات	الدولة	معدل العائد الفردي (%) ابتدائي	متوسط	ثانوي عام	ثانوي فني	جامعي	معدل العائد الكلي (%)
البان	1982	1975	سوريا	-	16	8	7	10	21
القدسي	1982	1973/72	الكويت	47	33	20	-	8.6	-
الرشدان	1986	1979	الأردن	21.54	23.15	24.86	-	-	-
الطليب	1991 *	1990/89	الأردن	..	-	-	-	12.23 طب	9.72-3.56
الحمدان	1998	1995	سوريا	-	-	-	34	22.2	-

* ملاحظة: أجريت هذه الدراسة على بعض التخصصات الطبية في كليات المجتمع بالمملكة الهاشمية الأردنية.

أما معدل العائد الحكومي (العام) في دراسة الطلب ١٩٩٠ السابق الإشارة إليها فقد تراوح بين ١١,٧٥٪ و ٣١,٧٢٪ . وفي دراسة الحمدان ١٩٩٨ بلغ معدل العائد الداخلي على المستوى الاجتماعي ٢١,٦٪ لخريج المعهد المتوسط التجاري و ١٦,١٪ لخريج كلية الاقتصاد.

وبالمثل نستعرض في الجدول التالي نتائج دراسات أخرى فيما يتعلق بمعدل العائد الداخلي للاستثمار في التعليم لمستويات تعليمية مختلفة على المستوى الفردي والحكومي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (2)

معدلات العائد الداخلي IRR الفردي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية

الدراسة	معدل العائد الفردي (%)	معدل العائد الحكومي (%)	معدل العائد الاجتماعي (%)	معدل العائد الكلي (%)
صائغ 1983 *	20	13.5	7	-
وزارة المعارف** 1994 [1]	23.63	-	-	-
السبيعي 2001 وبيانات الدراسة 1999	القطاع الحكومي 36.60 القطاع الخاص 33.68 الكلي 35.19	-	القطاع الحكومي15.59 القطاع الخاص 13.41 الكلي 14.57	القطاع الحكومي 13.08 القطاع الخاص 10.99 الكلي 12.11

* تاريخ بيانات الدراسة (1976-1979)، تمعدل العائد في دراسة صائغ للتعليم العالي (الجامعي).

** تاريخ بيانات الدراسة (1986-1991)، ومعدل العائد في دراسة الوزارة للتعليم الثانوي .

يلاحظ من الاستعراض لنتائج الدراسات السابقة بأن معدلات العائد الداخلي سواء الفردية أو الاجتماعية مرتفعة نسبياً مما يعكس أهمية الاستثمار في التعليم وتوجيه الموارد المالية الفردية والحكومية نحوه. ويتضح من تلك الدراسات أن معدلات العائد الداخلي الفردية تجاوزت معدلات العائد الداخلي الاجتماعية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية وذلك على الرغم من اختلاف الطرق المستخدمة في القياس، وهذا يعكس ارتفاع التكاليف الاجتماعية التي تنفق على التعليم من قبل المجتمع مقارنة بالتكاليف الفردية. ويعود انخفاض معدلات العائد الداخلي الفردي والاجتماعي في هذه الدراسة عن دراسة صائغ (١٩٨٣) ودراسة السبيعي (٢٠٠١) - رغم تشابهها من حيث الهدف العام والمنهجية وبعض النتائج إلى حد ما، إلا أنها اختلفت عنها من حيث المرحلة التي طبقت عليها - كون هذه الدراسة اقتصرت على التعليم الجامعي الحكومي فقط ولسنوات محدودة هي عمر الفرد الإنتاجي، بينما دراسة صائغ كانت تشمل التعليم العالي وتقوم على مقارنة الدخل مدى الحياة لشخص افتراضي يحمل مؤهلاً جامعياً مع دخل شخص آخر يحمل مؤهل ثانوي. كما أن التكاليف الحكومية للتعليم مرتفعة بالنسبة لهذه الدراسة إذ بلغت في المتوسط للطالب (٢٤,٥٢٣) ريال سعودي مقارنة بدراسة صائغ التي بلغت في المتوسط (١٥,٠٠٠) ريال سعودي. أما بالنسبة لدراسة السبيعي فإنها اقتصرت على التعليم الثانوي الحكومي في مدينة الرياض فقط. ويعني ذلك أن تكاليف المرحلة الثانوية أقل من تكاليف المرحلة الجامعية أو أن معدلات العائد تنخفض كلما ارتفعنا في السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية. وبذلك فإن هذه الدراسة ألقت الضوء على مرحلة تعليمية هامة لم تناقش بشكل تفصيلي من قبل .

النموذج المستخدم

تستخدم الدراسة المنهج الكمي حيث نقوم بقياس معدل العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم الجامعي من خلال تطبيق أسلوب معدل العائد الداخلي (IRR) . ويعتبر معدل العائد الداخلي IRRمن الناحية النظرية إحدى أفضل طريقتين لتقييم الاقتراحات الاستثمارية الرأسمالية. ويُعرّف معدل العائد الداخلي IRRبأنه معدل

الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات مساوية للقيمة الحالية للتكاليف بحيث يكون صافي القيمة الحالية مساوياً للصفر. وطريقة اتخاذ القرار الاستثماري باستخدام هذه الطريقة هي أن المشروع يكون رابحاً إذا كان معدل العائد الداخلي IRR أكبر من سعر الفائدة السائد، ويكون حيادياً إذا تساوى معدل العائد مع سعر الفائدة، ويعتبر خاسراً إذا كان معدل العائد أقل من سعر الفائدة .

ويحسب معدل العائد الداخلي IRRوفقاً للصيغة التالية :

$$\sum_{t=0}^{n} \frac{Bt - Ct}{(1+r)^t} = 0$$

حيث أن :

= Btالعوائد السنوية.
= Ctالتكاليف السنوية.

= nعدد سنوات العمر الإنتاجي (مدة الاستثمار).
= rمعدل الخصم، أي معدل العائد الداخلي.
= tالسنة .

طريقة التقدير

أولاً : معدل العائد الداخلي الفردي Private (Individual) Internal Rate of Return

لقياس معدل العائد الداخلي الفردي يتم احتساب التكاليف والعوائد (أو الدخول) وفقاً للخطوات التالية :

١- التكلفة الفردية

تُعرف التكاليف الفردية بأنها التكاليف الشخصية التي يتحملها الطالب وتتمثل في قيمة الكتب والمذكرات والأدوات اللازمة للعملية التعليمية من قرطاسية وخلافه بالإضافة إلى مصاريف التنقل والسكن (من أجل الدراسة فقط) وغير ذلك من المصاريف اللازمة للعملية التعليمية .[2]وقد تم تقدير هذه البنود عن طريق المقابلة الشخصية المباشرة

لمجموعة من الطلاب والطالبات من خلال استمارة أعدت لهذا الغرض، انظر الملحق رقم (A1). وعادة ما يطلق على هذه المصروفات أو التكاليف بالتكاليف المباشرة. مع العلم أنه لا توجد رسوم تسجيل أو قيد في المملكة، إضافة إلى أن الدارس يتسلم مكافأة شهرية، تمثل إيراد بحيث تخصم من إجمالي التكلفة الفردية .[3].

٢. تكلفة الفرصة البديلة، وهي العوائد (أو الدخول) التي من الممكن أن يحصل عليها الطالب لو أنه لم يلتحق بالتعليم الجامعي ودخل سوق العمل مباشرة عقب حصوله على شهادة الثانوية العامة. ويتم تقديرها عن طريق الدخول التي يتقاضاها أقرانهم من خريجي المرحلة الثانوية والذين التحقوا بسوق العمل في القطاع العام لمدة أربع سنوات من العمر (١٩ - ٢٢) ، وهي الفترة التي أمضاها الطالب في التعليم الجامعي .[4].

٣.الدخل الفردي المستقبلي :

يعتمد تقدير العوائد (أو الدخول) المتوقع تحصيلها طيلة عمر الفرد الإنتاجي بافتراض أن الخريج سيلتحق بعد تخرجه بالعمل في القطاع العام، وأنه يعمل على المرتبة السادسة ويرقى كل أربع سنوات وفقاً لنظام وزارة الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية. ويكون تقدير متوسط الدخول السنوية المتوقعة للخريج منذ تخرجه سنة ١٩٩٨، وعمره ٢٢ سنة، إلى سن التقاعد (نهاية عمره الإنتاجي والمساوي ٣٨سنة)، سنة ٢٠٣٥، وعمره آنذاك ٦٠ سنة .[5].

وقد اقتصر التقدير على الالتحاق بالقطاع العام لأنه المُوظف الأكبر للخريجين الجامعيين حالياً وربما لسنوات عديدة مستقبلاً، ولأن الكثير من الخريجين ينتظرون الوظيفة الحكومية لسنوات بسبب الأمان الوظيفي الذي يشعر به الموظف، والسبب الأهم عدم توفر البيانات والمعلومات التي تمكن الباحث من القيام بتقدير الدخول المتوقعة لخريج المرحلة الجامعية عند التحاقه بالقطاع الخاص بعد تخرجه وبالأخص سلم الأجور حسب المستوى التعليمي حيث أن المتاح هو متوسط الأجر الشهري فقط للعاملين - بشكل عام على اختلاف مستوياتهم التعليمية وأعمارهم ومهاراتهم -

الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية فقط. وبذلك ستكون العملية اقل دقة وأكثر صعوبة خاصة وأن التجاوب من القطاع الخاص في هذا المجال بالذات محدود جداً وذلك بناء على تجارب بعض الباحثين.

وعلى ضوء ذلك يمكن أن نحصل على صافي الدخل الفردي المستقبلي على النحو التالي :

صافي الدخل الفردي المستقبلي للخريج الجامعي = إجمالي فروق الدخل لصالح خريج الجامعة - صافي متوسط إجمالي التكلفة الفردية بما فيها تكلفة الفرصة البديلة.

ثانياً : معدل العائد الداخلي الاجتماعي Social Internal Rate of Return

لقياس معدل العائد الداخلي الاجتماعي يتم احتساب التكاليف والعوائد (أو الدخول) وفقاً للخطوات التالية :

١- التكاليف الاجتماعية

تم تقديرها كالآتي :

التكاليف الاجتماعية = التكاليف الفردية بما فيها تكلفة الفرصة البديلة + تكاليف الفرصة البديلة للمجتمع (الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي).

وتكاليف الفرصة البديلة للمجتمع هي عبارة عن المبالغ التي أنفقها كل من الأفراد والدولة على التعليم وكان من الممكن استثمارها في أي قطاع إنتاجي آخر. حيث أن تكاليف الفرصة البديلة الخاصة بالطالب تعتبر أيضاً تكلفة اجتماعية أو دخل مفقود على المجتمع لذلك تم إضافتها إلى المعادلة الخاصة بحساب التكاليف الاجتماعية. كما يجب ملاحظة أن الوضع في المملكة العربية السعودية يختلف عن الدول الأخرى من حيث أنه لا يوجد دخل للحكومة مفقود من ضرائب القوة العاملة المتوقفة بسبب التعليم (الفئة ١٥- ٢٥).

٢- الدخل الاجتماعي المستقبلي

الدخل الاجتماعي المستقبلي هو عبارة عن مجموع دخول الأفراد (المكاسب)

المتوقعة خلال أعمارهم الاقتصادية، حيث أن الزيادة في الدخول الفردية الناتجة عن الاستثمار التعليمي = الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الاستثمار التعليمي.

وتم حسابه وفقاً للآتي :

صافي الدخل الاجتماعي المستقبلي (أو العائد الاقتصادي) على مستوى المجتمع = (إجمالي الدخل المتوقع لخريج المرحلة الجامعية - إجمالي الدخل المتوقع لخريج المرحلة الثانوية) - (التكاليف الفردية + التكاليف الحكومية)

= إجمالي فروق الدخل لصالح خريج المرحلة الجامعية (٣٥٨,٣٨٠) - التكاليف الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة (١٢٣,٤٠٩) = ٢٣٤,٩٧١ ريال.

ونلاحظ أن صافي الدخل الاجتماعي المستقبلي (أو العائد الاقتصادي) للمجتمع ٢٣٤,٩٧١ لا يساوي صافي الدخل الفردي المستقبلي (أو العائد الاقتصادي) للفرد ٣٧٣,٨٦٤ . وبذلك فإن العوائد الاقتصادية الفردية أعلى من العوائد الاقتصادية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الدخل الفردي المتوقع يمثل تكلفة استخدام من جانب، إلا أنه يمثل عائداً فردياً واجتماعياً من جانب آخر، فالدخل القومي ما هو إلا عبارة عن مجموع دخول الأفراد وهذا ما يمثل العائد الاقتصادي على مستوى المجتمع. أما العائد الاجتماعي فلا شك أنه أكبر من العائد الفردي خاصة إذا أخذنا في الاعتبار العوائد الاجتماعية غير الاقتصادية مثل نشر المعرفة وزيادة الوعي الاجتماعي وغيرها. وأخيراً فإن العوائد الاجتماعية هي عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الناجمة عن التعليم والتي تعود على المجتمع ككل.

وفي كلتا الحالتين - أي حالة تقدير العائد الفردي وحالة تقدير العائد الاجتماعي - يتم خصم هذه العوائد (أو الدخول) بطريقة معدل العائد الداخلي IRR وفقاً لقاعدة التجربة والخطأ، حيث أن الدفعات النقدية للعوائد (أو الدخول) السنوية غير متساوية.

وللتأكد من نتائج التقدير سيتم قياس العائد الفردي والاجتماعي للتعليم الجامعي من خلال البرنامج الحاسوبي المعد خصيصاً لحساب معدل العائد الداخلي للاستثمار

في التعليم IRRمن قبل البنك الدولي بواسطة الاقتصادي جورج ساكاروبولوس G. Psacharopoulos في سنة ١٩٩٥ ، وكذلك من خلال برنامج Microsoft Excel.

بيانات الدراسة

تغطي الدراسة الفترة الزمنية ١٩٩٧-١٩٩٤ ، وقد اقتصرت على هذه الفترة لكونها تمثل المدة التي يقضيها الطالب أو الطالبة في التعليم الجامعي (في الكليات النظرية) في المملكة العربية السعودية. ولكي نستطيع حساب الدخول المتوقعة للخريج أو الخريجة، والعمر الإنتاجي وغيرها من متطلبات حساب العائد الاقتصادي من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.

واعتمدت الدراسة على متوسط البيانات المتحّصلة من المقابلة الشخصية لمائتين وتسعين طالب. وعلى البيانات والإحصاءات من مصادرها الرئيسية (الدوريات والإحصاءات والتقارير السنوية) وذلك على النحو التالي: التكلفة الفردية من خلال المقابلة الشخصية مع ٢٩٠ طالب وطالبة؛ بيانات الإنفاق التعليمي من إحصاءات التعليم العالي الصادرة عن وزارة التعليم العالي والكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط والمؤشرات الإحصائية عن تطور التعليم العالي؛ والدخول الفردية المتوقعة لخريجي المرحلتين الثانوية والجامعية من سلم رواتب الموظفين العام الصادر عن وزارة الخدمة المدنية عام ١٩٩٥ ؛ وأعداد الطلاب المقيدين في التعليم العالي من إحصاءات التعليم العالي والتقارير السنوية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي؛ وأخيراً أسعار الفائدة السائدة في عام ١٩٩٤ من بيانات إدارة الاستثمار بمؤسسة النقد العربي السعودي والإحصاءات المالية العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي .[6] IMF

نتائج الدراسة

تم قياس معدل العائد الاقتصادي الفردي والاجتماعي للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٤ [7]وفقاً للطريقة السابقة، وتم التوصل إلى

النتائج التالية :

أ- العائد الفردي

أظهرت نتائج قياس معدل العائد الاقتصادي الفردي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٤ ما يلي :

جدول رقم (٣)

التكلفة الفردية والعائد الفردي لخريج التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لعام 1997

السنة	متوسط التكلفة الفردية السنوية	المكافأة (الإيراد) 850 ريال شهرياً	صافي التكلفة الفردية	تكلفة الفرصة البديلة	صافي متوسط إجمالي التكلفة الفردية *
السنة الأولى	(6329)	10,200	-3871	36,660	32,789
السنة الثانية	(6329)	10,200	-3871	38,700	34,829
السنة الثالثة	(6329)	10,200	-3871	40,740	36,869
السنة الرابعة	(6329)	10,200	-3871	42,780	38,909
الإجمالي	(25,316)	40,800	-15,484	158,880	143,396

متوسط الدخل الفردي المستقبلي لخريج الجامعة (السنوي)	107,763
متوسط فرق الدخل بين خريج الجامعة وخريج الثانوية (السنوي)	9431
متوسط صافي الدخل الفردي (العائد الاقتصادي) لخريج الجامعة (السنوي)	9838.5
معدل العائد الداخلي (الفردي) للتعليم الجامعي IRR	6.67%

ومن خلال الجدول رقم (٣) يتضح أنه وإن كان معدل العائد الفردي للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٤ منخفض نسبياً ٦,٦٧ ٪ فإنه يفوق سعر الفائدة السائد في السوق في سنة ١٩٩٤ البالغ (٦,٢٦٪) تقريباً [8] ، وتعد سنة ١٩٩٤ التاريخ الذي قرر فيه الفرد (خريج المرحلة الثانوية) الاستثمار في التعليم الجامعي بدلاً من الدخول إلى سوق العمل. وبذلك فإن هذا المعدل من الناحية الاقتصادية يشجع على الاستثمار في هذا القطاع من قبل الفرد، أي أن هناك جدوى اقتصادية من الاستثمار في هذا النوع من التعليم.

ويعود انخفاض العائد الفردي في المملكة العربية السعودية إلى الانخفاض النسبي في دخل المرحلة الجامعية وإلى الارتفاع النسبي لتكلفة الفرصة البديلة لخريج المرحلة الثانوية. نجد أيضاً أن معدل العائد الداخلي IRRعلى المستوى الفردي منخفضاً على الرغم من أن الدولة تمنح الدارسين في التعليم الجامعي مكافآت شهرية (مقدارها ٨٥٠ ريال للملتحقين بالكليات الأدبية أو النظرية، و ١٠٠٠ ريال للملتحقين بالكليات العلمية أو التطبيقية). وقد أتضح من خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع عينة من الملتحقين بالتعليم الجامعي (الكليات النظرية) أن التكلفة الفردية المدفوعة في السنة (في المتوسط) بلغت ٦٣٢٩ ريال سعودي ونظراً لأنه يحصل على أيراد (ممثل في المكافأة ١٠٢٠٠ ريال سنوياً) فإن التكلفة الفردية للملتحقين بالتعليم الجامعي تتمثل فقط في التكاليف غير المباشرة وهي تكلفة الفرصة البديلة، كما هو مبين في الجدول رقم (٣) .

أما في حالة إلغاء المكافأة البالغة (٤٠٨٠٠) ريال للطالب الواحد في الأربع سنوات فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض العائد الفردي إلى (٥٪) تقريباً نتيجة لارتفاع التكلفة الفردية.

ب- العائد الاجتماعي

أظهرت نتائج قياس معدل العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٤ ما يلي :

جدول رقم (4)

التكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي لخريج التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لعام 1997

السنة	التكلفة الفردية السنوية (متضمنة تكلفة الفرصة البديلة)	متوسط تكلفة التعليم الحكومية [٩]	التكلفة الاجتماعية الإجمالية *
السنة الأولى	42,989	34,088	77,077
السنة الثانية	45,029	21,259	66,288
السنة الثالثة	47,069	21,712	68,781
السنة الرابعة	49,109	21,034	70,143
الإجمالي	**184,196**	**98,093**	**282,289**

متوسط الدخل الاجتماعي المستقبلي لخريج الجامعة (السنوي)	107,763
متوسط فرق الدخل بين خريج الجامعة وخريج الثانوية (السنوي)	9431
متوسط صافي الدخل الاجتماعي المستقبلي (العائد الاقتصادي) لخريج الجامعة (السنوي)	6183.45
معدل العائد الداخلي (الاجتماعي) للتعليم الجامعي IRR	2.77%

وفيما يتعلق بمعدل العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية فإنه يُعد منخفضاً ٢,٧٧ ٪ مقارنة بسعر الفائدة السائد في السوق سنة ١٩٩٤ وهو ٦,٢٦٪ تقريباً، وهو بذلك ومن الناحية الاقتصادية لا يشجع المجتمع على الاستثمار في التعليم الجامعي، أي أنه ليس هناك جدوى اقتصادية من الاستثمار في قطاع التعليم الجامعي إذا نظرنا إلى ذلك من الناحية الاقتصادية البحتة. وقد يعود ذلك في المقام الأول لارتفاع تكاليف التعليم الجامعي - والتي تتمثل في الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والذي يستحوذ على نسبة كبيرة من ميزانية قطاع التعليم، ومنح مكافأة مجزية للطالب الجامعي، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة التي تتمثل في الدخل الضائع على طالب المرحلة الجامعية أثناء التحاقه بالجامعة أو الكلية - مقارنة بالدخول التي يتوقع الخريج الجامعي الحصول عليها خلال عمره الإنتاجي، إضافة إلى احتمالات وجود هدر اقتصادي في الإنفاق على التعليم العالي يتمثل في الرسوب أو الإعادة والتسرب قبل إنهاء المرحلة الجامعية . [10]

وفي حالة إلغاء المكافأة الجامعية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدل العائد الداخلي الاجتماعي إلى (٤٪) تقريباً وذلك نظراً لأن التكلفة الاجتماعية انخفضت بمقدار المكافأة والبالغة في هذه الحالة (٤٤٤٠٠) ريال للطالب الواحد لكل سنة من السنوات الأربع. وبذلك فإنه من مصلحة المجتمع من الناحية الاقتصادية إلغاء المكافأة في التعليم الجامعي. [11]

وبشكل عام نجد أن النتائج أظهرت جدوى اقتصادية من الاستثمار الفردي في التعليم الجامعي في حالة أن الخريج يلتحق بالقطاع العام، في حين لم تُظهر جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي من قبل المجتمع. إن معدل العائد الداخلي IRRعلى المستوى الفردي تجاوز سعر الفائدة السائد في بداية الدراسة في حين أن معدل العائد الداخلي IRRعلى المستوى الاجتماعي منخفضاً ولم يتجاوز سعر الفائدة السائد في تلك الفترة.

إلا أن ما يبرر الإنفاق المتزايد من قبل الأفراد على التعليم الجامعي في ظل هذه النتائج هو التوقعات الفردية لتحقيق عوائد ودخول عالية لإشباع الرغبات ولتحقيق الذات، وما يبرر الإنفاق المتزايد من قبل الدولة في ظل هذه النتائج حاجة المجتمع للمواطن المتعلم ولرفع إنتاجيته ولنشر المعرفة والثقافة وتغيير العادات الاستهلاكية والاجتماعية البالية والمساهمة في العملية التنموية وزيادة الوعي وتحسين تربية النشء. كل هذه العوامل تعتبر عوائد غير مادية تتحقق للمجتمع من خلال الاستثمار في التعليم ومن الصعوبة قياسها وتضمينها في عملية حساب معدل العائد الداخلي الاجتماعي. كما أن هناك اعتبارات اجتماعية وسياسية واقتصادية أخرى تحتم زيادة الإنفاق على التعليم الجامعي في المملكة مثل تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم فنجد أن عدد الطلبة والطالبات تزايد بنحو ٤٠ ضعفاً خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٧٠ حيث بلغ عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي ٨٤٩٢ في سنة ١٩٧٠ في حين ارتفع العدد إلى ٢٦٤,٤٨٤ في عام ١٩٩٧ [12]، وإتاحة الفرصة لأبناء الطبقات الفقيرة أو غير القادرين على دفع تكاليف التعليم في الجامعات الأجنبية والكليات الأهلية. [13]

يتضح لنا مما سبق التوصل إليه توافق نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بمعدل العائد الاقتصادي مع دراسات سابقة مماثلة عن دول مختلفة.

كما تعكس لنا هذه النتائج دلالة على أن التكاليف الحكومية التي تنفق على التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية باهظة، إذ أن الحكومة هي التي تقوم بتمويل التعليم ودعمه، أما مشاركة الأفراد والقطاع الخاص في تمويل العملية التعليمية فهي محدودة جداً. لذلك فإنه من الضروري العمل على إيجاد البدائل الممكنة لمشاركة الأفراد في الإنفاق على تعليمهم الجامعي والعالي وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال وتمويله.

خلاصة وخاتمة

استهدفت هذه الدراسة قياس معدل العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية. وقد تم استخدام معادلة معدل العائد الداخلي IRRللاستثمار في رأس المال البشري وذلك لكونها الطريقة الأفضل من بين الطرق المختلفة لأسلوب التكلفة والعائد.

وعلى ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على المستوى الفردي ولم تظهر نتائج القياس جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي على المستوى الاجتماعي. إن الارتفاع النسبي في معدل العائد الداخلي على المستوى الفردي وانخفاضه على المستوى الاجتماعي يستدعي العمل على إشراك القطاع الخاص في الإنفاق على التعليم العالي وتمويله.

ويمكن رفع مستويات العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي من خلال عدة قنوات منها: قصر المكافآت بالنسبة للتعليم الجامعي على التخصصات العلمية والتطبيقية والتقنية التي يحتاج إليها سوق العمل فقط، نظراً لما قد تحدثه في حالة استمرارها من انخفاض في معدل العائد الاجتماعي، وزيادة في معدلات البطالة في الكليات النظرية التي لم يعد سوق العمل بحاجة إليها هذا من ناحية، كما أن استمرارها يقود إلى زيادة الطلب الاجتماعي على هذه الكليات. بالإضافة إلى ذلك هناك بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد متخذي القرار الاقتصادي أو التربوي في المملكة منها: الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المختلفة المتاحة للقطاع التعليمي بما يكفل الحد من الهدر في هذا القطاع من جانب ورفع معدلات العائد الاقتصادي من جانب آخر. وقياس (تقدير) العائد الاقتصادي لأنواع ومراحل التعليم المختلفة (عام، فني، تجاري، صناعي، .. ، ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي؛ نظري، وتطبيقي، عالي، وهكذا ..) والمقارنة بينها لتحديد الجدوى الاقتصادية منها على المستويين الفردي والاجتماعي. وأخيراً العمل على إيجاد لوائح تنظيمية لتصنيف وتوصيف الوظائف ولتعيين وتوظيف خريجي القطاعات التعليمية العاملين في القطاع الخاص، وكذلك العمل على إيجاد سلم رواتب وأجور للقطاع الخاص وفقاً للمستويات التعليمية المختلفة كما هو معمول به في القطاع الحكومي.

الهوامش

١- يبدو أن الباحثين لم يضيفوا تكاليف الفرصة البديلة (كتكاليف غير مباشرة) إلى التكاليف المباشرة (الجارية والرأسمالية)، حيث ان قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم يتطلب ضرورة حساب (تقدير) تكاليف الفرصة. كما أنه لم يتم ذكر الطريقة المستخدمة لحساب العائد الاقتصادي من الإنفاق التعليمي، وهل تم خصم الدخول والتكاليف بسعر الخصم أم لا.

٢- لا يعتبر التعليم الجامعي متجانس من حيث التكلفة الفردية نظراً لأن هناك كليات علمية مثل الطب وهناك كليات أدبية مثل الآداب. وقد تم التركيز على طلاب وطالبات الكليات النظرية فقط .

٣- الاستبانة هي في الحقيقة عبارة عن (مقابلة شخصية) أجريت مع عينة عشوائية من طلاب وطالبات كليات مختلفة بمدينة الرياض من جامعة الملك سعود وهي (التربية، والآداب، والعلوم الإدارية)، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم الاجتماعية، واللغة العربية، والدعوة والإعلام - بنات)، والكليات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات (سابقاً) مثل كلية التربية، والآداب، والخدمة الاجتماعية، وعلى مستويات مختلفة. وُصممت لفصل دراسي واحد وعلى اعتبار أن الإنفاق متقارب في الفصول الدراسية الأخرى. كما أن الاسم لم يكن مطلوب (اختياري) وهذا يقلل من المبالغة في الإنفاق بدافع المباهاة. وتجدر الإشارة إلى أن التعليم يُقدم للأفراد بشكل عام بالمجان في المملكة، كما أن الدولة تمنح الدارسين والدراسات مكافآت شهرية للمنتظمين (٨٥٠ لدارسي الكليات الأدبية أو النظرية و١٠٠٠ ريال لدارسي الكليات العلمية والتطبيقية).

٤- تم تقديرها على أساس الدخول التي يحصل عليها خريجو الثانوية العامة الملتحقين بالقطاع العام والمعينين على المرتبة الرابعة، مع افتراض أنه تم توظيفهم حال تخرجهم، وأنه سيتم ترقيتهم كل أربع سنوات، وسيستمرون في العمل إلى نهاية أعمارهم الإنتاجية.

٥. للمزيد أنظر: وزارة الخدمة المدنية، نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية بالمملكة العربية السعودية، المجموعة الأولى، الطبعة ٨، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٥-٣٤ .

٦. العينة عمرية عشوائية، إذ تمت المقابلة بشكل عشوائي لـ ٢٩٠ طالب وطالبة (كليات نظرية) ولم تتركز مع طلاب كلية معينة أو في مرحلة جامعية معينة أو حتى في جامعة واحدة. كما تم توزيع عدداً منها على الطالبات في عدد من الكليات. وقد تم الاعتماد على بيانات ومعلومات ١٧٤ طالب وطالبة منهم فقط نظراً لعدم استرجاع الاستمارة - التي أعدت لهذا الغرض، أنظر ملحق رقم (- (A1أو لعدم استكمال بعضها . واقتصرت العينة (المقابلة الشخصية) على هذا العدد وفي مدينة الرياض لأن المصروفات الشخصية لا تمثل سوى جزء صغير من تكلفة الطالب الجامعي في المملكة فالجزء الأكبر من التكلفة تتحمله الدولة (أي أن المصروفات الشخصية لا تؤثر على قرار الطالب أو أسرته فيما يتعلق بإكمال الدراسة الجامعية من عدمها).

٧. قام الباحث بعملية القياس يدوياً من خلال طريقة التجربة والخطأ، كما قام بالتأكد من ذلك من خلال:

- برنامج) IRRمعدل العائد للاستثمار في التعليم) والمعد من قبل ساكاروبولس G. Psachropoulos, 1995 .

- برنامج .Microsoft Excelوقد كانت النتائج متقاربة جداً وتعود الفروق الطفيفة إلى التقريب والدقة بالنسبة

الحاسب الآلي. وذلك كما تم توضيحه سابقاً .

٨. تم استخدام معدل الفائدة السائد عام ١٩٩٤ للمقارنة مع معدل الخصم ((rالناتج من عملية الخصم أو التقدير وفقاً لطريقة معدل العائد الداخلي (التجربة والخطأ) حيث تم في البداية افتراض سعر فائدة معين واستمرت المحاولات حتى توصلنا إلى المعدل الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات مساوية للقيمة الحالية للتكاليف. حيث تم افتراض أن الطالب الخريج من المرحلة الثانوية في نهاية عام ١٩٩٣ سيكون أمام خيارين : الاستمرار في التعليم الجامعي وتحمل مصاريف (شخصية) مقابل ذلك، أو الالتحاق بسوق العمل

والحصول على أجر (أو دخل) . لذلك تم أخذ سعر الفائدة في بداية فترة الدراسة في الاعتبار (١٩٩٤) ، وطالما أن ((rالمتحّصل عليها من عملية القياس أكبر من ((سعر الفائدة السائد في عام ١٩٩٤ فإن التعليم الجامعي يكون استثماراً مربحاً أما إذا كان ((r أصغر من ((iفإن الاستثمار يكون غير مربح. كما أن الطالب لو لم يلتحق بالتعليم الجامعي واستثمر المبالغ التي كان سينفقها على التعليم وفقاً لسعر الفائدة السائد في بداية الفترة فإنه سيحقق عوائد مادية قد تكون مجزية. وتمثل أسعار الفائدة أسعار الإقراض المصرفي البيني حسب أسعار إدارة الاستثمار بمؤسسة النقد العربي السعودي، أسعار الفائدة (الإقراض) من المصرف السعودي الفرنسي.

٩. يمثل الإنفاق الحكومي الجاري فقط نظراً لعدم وجود بيانات تفصيلية للإنفاق الرأسمالي خلال فترة الدراسة. وللمزيد أنظر الكتاب الإحصائي السنوي، مصلحة الإحصاءات العامة ، وزارة التخطيط، العدد ٣٤ . حيث وردت تحت مُسَمَّى مشاريع التعليم كرقم إجمالي.

١٠. التكاليف الاجتماعية (في حالة حساب العائد الاجتماعي) أعلى من التكاليف الفردية (في حالة حساب العائد الفردي) مما ينتج عن ذلك ارتفاع معدل العائد الفردي مقارنة بالعائد الاجتماعي. كما هو الوضع بالنسبة للمملكة الآن.

١١. تم أخذ متوسط المكافأة بالنسبة للطالب الجامعي لعدم التفرقة في هذه الحالة بين الكلية النظرية والكلية التطبيقية.

١٢. للمزيد أنظر على سبيل المثال حبيب الله التركستاني، دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٧ ، ع ٣، ١٩٩٩ ، ص ٨٠ .

١٣. أشار جبلز وآخرون - في مؤلفهم : اقتصاديات التنمية، ١٩٩٥ ، ص ٣٨١ - إلى أن هناك منافع اجتماعية متعددة للتعليم لا تنعكس على عائد الدخل من الصعب قياسها أو صياغتها في أرقام أو شكل كمي مثل زيادة الوعي الاجتماعي وزيادة القدرة على المشاركة السياسية. ورغم تجاهلها في عملية القياس للعائد الفردي أو الاجتماعي إلا انه يجب أخذها في الاعتبار.

المراجع

المراجع العربية

- البان، غادة عبدالقادر قضيب، قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية العربية السورية، رسالة دكتوراه ١٩٨٢، مطابع وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٦.
- التركستاني، حبيب الله محمد، (دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٨، العدد، ٣ ، ١٩٩٩ .
- الحمدان، سهيل، كفاية التعليم الاقتصادي والتجاري: دراسة مقارنة بين خريجي كلية الاقتصاد والمعهد المتوسط التجاري بدمشق من حيث التكلفة والعائد، بحث مقدم لنيل رسالة الماجستير في التربية، دمشق، ١٩٩٨ .
- الرشدان، عبدالله زاهي، (الأثر الاقتصادي للتعليم في الأردن لعام ١٩٧٩)، المجلة العربية للبحوث التربوية، المجلد السادس، العدد الثاني، ١٩٨٦ .
- السبيعي، خالد محمد، تقييم اقتصادي للمرحلة الثانوية : دراسة في الاستثمار في رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لنيل رسالة الماجستير في الإدارة التربوية، الرياض، ٢٠٠١ .
- القدسي، سليمان، (اقتصاديات الاستثمار في العنصر البشري في الكويت)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة الثامنة، العدد ٣٢ ، ١٩٨٢ .
- مالكولم، جبلز، وآخرون، تعريب طه عبدالله منصور، وعبدالعظيم محمد مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٥ .
- المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، الأعداد : ٣٣ ، ٣٤ .

- المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، الأعداد ٤ ، ٢١، والأعداد من ١٩ - ٦ .
- المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي، مركز المعلومات - الإحصاء، المؤشرات الإحصائية عن تطور التعليم العالي، الأعداد : ٢، ٣، ٥، ٧، وعام ١٩٨٢ .
- المملكة العربية السعودية، وزارة الخدمة المدنية، سلم رواتب الموظفين العام، الصادر عام ١٩٨١ والمعدل في ١٩٩٤ والمعمول به اعتباراً من ١٩٩٥ .
- المملكة العربية السعودية، وزارة الخدمة المدنية، نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية، المجموعة الأولى، الطبعة الثامنة، ١٩٩٩ .
- المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، التطوير التربوي، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي، تكلفة الطالب والإنفاق التعليمي حسب الجهات المشرفة (١٩٩١-١٩٨٦)، الرياض، ١٩٩٤ .
- مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التقرير السنوي رقم ٣٤ .
- مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الاستثمار.

المراجع الأجنبية

? IMF, International Financial Statistics Yearbook, 2000.

? Psacharopouls, G., Returns to Education:)) A further International Update and Implication ((, The Journal of Human Resources. x x.4, 1985.

? Saegh , Abdul-Rahman Ahmed , Higher Education and Modernization in Saudi Arabia : An Inquiry Into The Societal Values of Saudi Colleges and Universities and Their Roles in The Economic and Non-Economic Development of The Kingdom , Claremont Graduate School , 1983 .

ملحق رقم (1)

استمارة المقابلة الشخصية

أولاً : معلومات عامة عن الدارسين :

١- اسم الطالب :..... (اختياري). ٢- العمر : .....

٣- الجامعة : ..... ٤- الكلية : ..... ٥- تاريخ الالتحاق: .....

ثانياً : تقدير الإنفاق على التعليم الجامعي (لفصل دراسي واحد) :

آمل تعبئة الجدول التالي حسب التوضيح أدناه :

[١]- المبلغ الذي أنفقته مقابل الحصول على :

أ- الكتب الدراسية .

ب- المذكرات المختلفة .

جـ - الأدوات والمستلزمات التعليمية المختلفة.

[٢]- المبلغ الذي أنفقته مقابل الحصول على:

أ- خدمة النقل (المواصلات)، في حالة ما تقوم الجامعة بذلك.

ب- في حالة النقل الخاص .

[٣]- المبلغ الذي أنفقته مقابل الحصول على :

أ- السكن ، في حالة ما تقوم الجامعة بذلك .

ب- السكن الخاص.

[٤]- المبلغ الذي أنفقته مقابل الحصول على نفقات

نفقات أخرى لم تذكر . حدد : .....

[٥]- هل أختلف إنفاقك على التعليم للفصول الدراسية الماضية ؟ حدد : .....

المحاور الأساسية للإنفاق الفردي على التعليم الجامعي والتقديرات ↓				
الفصل الدراسي ↓	[١] الكتب ، المذكرات ، والأدوات التعليمية .	[٢] المواصلات : أ- عامة . ب- خاصة .	[٣] السكن أ- الجامعة . ب- خاص .	[٤] أخرى.